

العلاقة بين الشمول المالي، النمو الاقتصادي والتحرير المالي في المغرب العربي
الفترة خلال (2004-2015)

The relationship between Financial Inclusion, Economic Growth and financial liberalization in Maghreb countries during the period (2004-2015)

حسنية دومة¹، بن أحمد دحور شيدة² وعلي بن الضب³

doumahasnia@gmail.com ، جامعة عين تموشنت، الجزائر¹

ikram-daho@outlook.fr ، جامعة تلمسان، الجزائر²

bendobali4@gmail.com ، جامعة عين تموشنت، الجزائر³

تاريخ النشر: 31/يناير/2023

تاريخ القبول: 16/يناير/2023

تاريخ الاستلام: 01/يناير/2023

ملخص: يهدف الشمول المالي إلى تنمية السوق المالي و تقديم الخدمات المالية وتشتمل الأسواق التي تتسم بالشمول المالي على منظومة واسعة ومترابطة من الجهات الفاعلة المؤثرة في السوق وهيكل البنية التحتية من خلال تقديم الخدمات المالية بأمان وكفاءة إلى العملاء منخفضي الدخل. هذه الورقة تسلط الضوء على العلاقة بين التحرير والشمول المالي ونمو الاقتصاد في دول المغرب العربي باستخدام نماذج الانحدار خلال الفترة 2004 إلى 2015. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة بين التحرير والشمول المالي في دول المغرب العربي خلال فترة الدراسة ويمكن تفسير ذلك بالتقسيم غير العادل للدخل ولعوامل أخرى.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، نمو اقتصادي، انحدار خطي، بيانات البانل، دول المغرب العربي، تحرير مالي، خدمات مصرفية

تصنيف JEL: C33, G21, E44

Abstract: Financial inclusion aims to develop the financial market and provide financial services. Financial inclusion markets include a broad and interconnected system of market actors and infrastructure structures by providing financial services safely and efficiently to low-income clients. This paper highlights the relationship between liberalization, financial inclusion, and growth Economic in the Maghreb countries using regression models

during the period 2004 to 2014. The study concluded that there is a significant relationship between liberalization and financial inclusion in the Maghreb countries during the study period, and this can be explained by the unfair division of income and other factors.

Keywords: financial inclusion, economic growth, linear regression, panel data Maghreb countries, financial liberalization, banking Services

JEL classification codes: C33, G21, E44

المؤلف المرسل: حسنية دومة

1. المقدمة

أصبح الشمول المالي أولوية عالمية رئيسية، جعلت منه الحكومات والوكالات الإنمائية الدولية والأكاديميون والقطاع الخاص أولوية أساسية. كما جعل البنك الدولي من الولوج إلى التمويل العالمي أحد أهدافه بحلول عام 2020 ويشير إلى أن أكثر من 50 دولة تعمل على وضع خطط وسياسات للشمول المالي، مع العلم أن 50٪ من سكان العالم البالغين لا يزال ليس لديهم حساب بنكي (Financial Access Initiative, 2010) ويمكن للحكومات والشركات أن تكون أكثر كفاءة لغير مصرفيين لإيجاد نوعية حياة أفضل إذا تم تقديم المنتجات المالية لهم (Amit, Olga, & George, 2012) يعتبر حجم السكان المستبعدين مالياً في العالم ضخماً وفقاً للأمم المتحدة، لا يتمتع حوالي ثلاثة مليارات شخص في جميع أنحاء العالم بالوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الحساب المصرفي والائتمان والتأمين والمكان الآمن إلى توفير المال وطريقة آمنة وفعالة لتلقي المزايا الاجتماعية من خلال مؤسسة مالية معتمدة (Chibba, 2008a) على الرغم من أن هذه المشكلة عالمية فإن الشخص المستبعد مالياً يكون في أغلب الأحيان المواطن العادي في بلد نامٍ. يُنظر إلى الشمول المالي في السياق الأوسع للتنمية الشاملة، على أنه وسيلة مهمة لمكافحة الفقر وعدم المساواة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs). ساعد التدفق الفعال للأموال الموجهة عبر نظام مالي سليم في تسريع نمو الاقتصاد (Mckinnon, 1973) بالنسبة لجميع جوانب الاقتصاديات المتقدمة والنامية. وفي هذا الصدد، فإن المؤسسات المصرفية هي الوسطاء الماليون المنظمون الرئيسيون الذين يساعدون في تعزيز النظام المالي للاقتصاد. تتمثل عملياتهم الفعالة في توجيه أموال المستثمرين إلى المقترضين وتليينها للاقتصاد ومع ذلك، عندما لا يملك نصف سكان العالم حساباً مصرفياً، يكون هذا السيناريو مختلفاً وكل ما ذكر أعلاه قيد السؤال. ليس لديهم أي معرفة أو الوصول إلى النظم المالية أو أي شكل من أشكال الخدمات المالية الرسمية أو شبه الرسمية لتوفير أو اقتراض المال السيناريو يمكن أن يكون أسوأ في حالة الاقتصاديات النامية. يمكن أن يكون الإقصاء المالي قاتلاً لنمو الاقتصاد ي، لأنه يميل إلى إعاقة بنيته التحتية المالية، التي هي بلا شك

محرك رئيسي للنمو الاقتصادي (Greenwood & Jovanovic, 1990)(Gurley & Shaw, 1955) (Angadi, 2003) (Diamond & Dybvig, 1983) (Goldsmith, 1969) ولهذا السبب ، يلعب الشمول المالي دورًا رئيسيًا في بناء أساس قوي للبنية التحتية المالية للبلد ، مما يسهل النمو الاقتصادي والتنمية. بالإضافة إلى ذلك، عدم وجود اشتغال مالي يؤدي إلى الأمية المالية وظهور قطاع مالي غير منظم.

يعني التحرير المالي ، بالمعنى الواسع ، إعطاء دور أكبر وحرية أكبر للأسواق. المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) الذي دفع باتجاه التحرير في التسعينيات ، عرفت هذا المصطلح بأنه إزالة الضوابط الحكومية على تسعير الائتمان وتوزيعه ، وكذلك على حركة رأس المال الدولية (Pill & Pradhan, 1997) . حظيت زيادة عدم المساواة في الدخل داخل البلدان باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة. كان معظم التركيز على الاقتصاديات المتقدمة والناشئة ؛ ومع ذلك ، فإن العديد من البلدان المنخفضة الدخل قد شهدت أيضًا تفاوتًا متزايدًا في الدخل من أواخر الثمانينيات إلى أوائل 2000 وحتى وقت قريب. أشار المراقبون إلى أن فترات عدم المساواة المتزايدة هذه تتزامن مع زيادة الانفتاح على رأس المال الأجنبي في هذه البلدان (GOLDIN & KENNETH, 2007) كما يستلزم تأثير التنمية المالية اهتمامًا خاصًا لأن معظم البلدان المنخفضة الدخل ، بصفة عامة ، لديها مؤسسات مالية ضعيفة وإمكانية وصول غير شاملة إلى سوق الائتمان. (Ratna, Martin, Papa, Adolfo, & Srobona, 2015) . فإن تحرير حساب رأس المال يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التحيز في الحصول على التمويل الميسور بالفعل ، وبالتالي زيادة عدم المساواة في الدخل ، بدلاً من الحد من عدم المساواة من خلال السماح لتحسين تجانس الاستهلاك وتقلب أقل. إن إصلاحات تحرير حساب رأس المال ترتبط بالتحليل الإحصائي ، وهي زيادة كبيرة ومستمرة في عدم المساواة في الدخل على المدى القصير والطويل و على المدى المتوسط ، كما أن مستوى التنمية المالية يلعب دورًا مهمًا في تحديد استجابة عدم المساواة للتحرير من خلال تأثير تحرير حساب رأس المال على عدم المساواة أكبر في البلدان ذات أسواق الائتمان الضعيفة والتنمية و الشمول المالي. ركزت معظم البنوك الأجنبية على المجالات التي تعتبر فيها فرص الربح المحلية هي الأكثر أهمية في تقديم الخدمات المالية للشركات الكبيرة في المناطق الحضرية. هناك دليل على أن الوصول إلى الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة قد تحسن بشكل غير مباشر من خلال الدخول إلى الخارج ، مع زيادة المنافسة من البنوك الأجنبية في قطاع الشركات مما أجبر البنوك المحلية على البحث عن أسواق جديدة أكثر مما كانت عليه. ربما لم يتم تقديمها من قبل ولكن لا يبدو أن هذا يمتد ليشمل الأسر ، ولا تزال الغالبية الفقيرة من السكان في كثير من الأحيان محدودة للغاية في الحصول على الخدمات المالية الرسمية ، حتى بعد التحرير. لذلك يبدو أن التحرير ليس في حد ذاته كافيًا لضمان قدر أكبر من الشمول المالي. والعقبات التي تعترض سبيل توسيع إمكانية الوصول فهناك العديد من الأسباب التي تجعل التقديم

الرسمي للخدمات المالية في البلدان النامية محدودًا حتى بعد التحرير. غالبًا ما يحدث من الديون الحكومية العالية ومن فرص الحصول على الائتمان من قبل الشركات الخاصة والأفراد، كما أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى تثبيط المدخرات. ضعف البنية التحتية المادية والمؤسسية (على سبيل المثال، إمدادات الطاقة المتقطعة، عدم كفاية خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، المؤسسات الضعيفة لتنفيذ العقود، إلخ) تكاليف العرض، وخاصة بالنسبة للمناطق الفقيرة والريفية. في الوقت نفسه، لا يوجد لدى معظم الأشخاص الأكثر فقرًا ضمانات ائتمانية.

كما أن العديد من البلدان ليس لديها مكتب ائتمان، الأمر الذي لا يشجع جميع القروض. والمتطلبات التنظيمية مثل قواعد وعي العملاء التي تم تطبيقها لمكافحة غسل الأموال قد تجعل من الصعب على الفقراء أيضًا فتح حساب مصرفي لأنهم قد لا يكون لديهم نفس المال والوثائق اللازمة. على سبيل المثال، قد يكون توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية غير مربح في كثير من الحالات. في الواقع نظرًا لأنواع كثيرة من إخفاقات السوق الموجودة في الخدمات المالية، فمن المرجح أن السوق تعاني من قلة المعروض. ضعف سياسة المنافسة في بعض البلدان نتج عنه قطاع مالي مركّز تمامًا حتى بعد التحرير، مما سمح باستمرار هوامش مرتفعة، و أدى إلى ضعف الحوافز لتوسيع الوصول إلى قطاعات جديدة وغير مألوفة ومحفوفة بالمخاطر في السوق، حتى عندما تكون مربحة. وقد أدى الافتقار إلى معلومات مفصلة حول خصائص هذه القطاعات من السوق إلى صعوبة تقييم المؤسسات المالية للتكاليف بشكل صحيح والمخاطر المرتبطة بتوسيع الولوج المالي من قبل الأفراد (Karen, 2007).

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية مدى مساهمة الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي من جهة ودور التحرير المالي في زيادة شمولية النظام المالي في كل من المغرب، تونس والجزائر خلال الفترة 2004-2015 و نصوغ السؤال الرئيسي لمعالجة هذه الإشكالية على النحو التالي:

هل توجد علاقة ذات دلالة بين أبعاد الشمول المالي و النمو الاقتصادي و التحرير المالي و الناتج المحلي GDP

؟

وللإجابة المبدئية عن هذا السؤال نصوغ الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة بين أبعاد الشمول المالي و النمو الاقتصادي و التحرير المالي .
2. توجد علاقة طردية ذات دلالة بين مؤشر الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي GDP.
3. توجد علاقة عكسية بين مؤشر الشمول المالي و التحرير المالي .

1.1 أدبيات الدراسة

تزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي خاصة تزامنا مع ظاهرة التحرير المالي المبينة بأعمال كل من (Mckinnon & Shaw, 1973) اللذان يؤكدان على ضرورة تحرير الأنظمة المالية للدول النامية ولقد عرف هذا النموذج دعم ومساندة العديد من الاقتصاديين أمثال (Cho, 1984) (Maxwell J, 1978) (Vicente, 1977) و galbis الذين قاموا كذلك بتطويره وإثرائه بأفكار جديدة و المتضمنة مجموعة من الإجراءات الإصلاحية المعتمدة من طرف الحكومة لإزالة الضوابط والقيود على النظام المالي و الذي يمثل هذا الأخير عنصر بالغ الأهمية في الاقتصاد لكونه يقوم بعملية تحريك الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي، ويقوم بهذه العملية إما بواسطة التدفقات المالية المباشرة (الأسواق المالية) أو بواسطة التدفقات المالية الغير المباشرة (البنوك والمؤسسات المالية) و عليه فيعتمد التحرير على تحويل الهيكل المالي بشكل يتماشى مع التوجه نحو سياسة الاقتصاد الحر. يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات لمصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل و الائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات الواسطة غير الرسمية التي لا تخضع للحد أدنى للرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية حيث أصبح للشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم و تم تحديده كعامل رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و قد تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي المستدامة. الذي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل. كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع لاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي معدل نمو الدخل الفردي. إضافة إلى دعم الكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للأفراد و خاصة الفقراء منهم. قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف إستراتيجيتها القومية. قد شكلت هذه التطورات تحدياتية كبيرة للجهات الرقابية المالية و تمثلت كهدف استراتيجي في النظر و في المواءمة بين الشمول المالي الجديد و بين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها و هي الاستقرار مالية النزاهة المالية، الحماية المالية للمستهلك (صندوق النقد العربي، 2015) و عليه فتوجد مجموعة من البحوث التي أثبتت العلاقة بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي في ظل التحرير المالي كما يلي :

درس (Hermes & Lensink, 2000) العلاقة القائمة بين التحرير المالي والادخار والاستثمار والنمو. تم استخدام بيانات جديدة عن 25 دولة نامية لقياس التحرير المالي للفترة من 1973-1996. اكتشفت الدراسة أن التحرير المالي يمارس تأثيراً ملموساً على المدخرات المحلية وكذلك على إجمالي الاستثمار؛ على الرغم من وجود بعض المؤشرات التي تشير إلى أن التحرير قد يؤدي إلى تخفيض المدخرات المحلية بدلاً من زيادتها.

درست الباحثة (Fowowe, 2002) تأثير التحرير المالي على عملية نمو 19 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء باستخدام طريقة تحليل بيانات اللوحة. يشير تقدير نتائج لوحة البيانات إلى وجود علاقة قوية بين النمو والتحرير المالي في هذه البلدان التي تم النظر فيها.

أما (Galindo, Schiantarelli, & Weiss, 2003) فقاموا بدراسة ما إذا كان التحرير المالي يزيد من مستوى صناديق الاستثمار المخصصة للاستخدامات المختلفة، حيث أوضحوا أنه في معظم الحالات، أدى الإصلاح المالي إلى زيادة بمعدل تخصيص أموال الاستثمار. بالاعتماد على بيانات لوحة ثابتة من 12 دولة أقل تقدماً.

قام (Akpan, 2008) بتحليل تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا من خلال نموذج النمو الداخلي، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من 1970-2006، توصلت الدراسة إلى أن التحرير المالي على المدى الطويل إلى جانب الهيكل التنظيمي المناسب له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

قام كل من (LaGarda, Gallagher, & Linares, 2016) بدراسة شملت 141 دولة في الفترة من 1990 إلى 2013 فيما يخص الآثار التوزيعية لتحرير حساب رأس المال. أشار المؤلفون إلى أن تحرير حساب رأس المال من المحتمل أن يتسبب في حدوث أزمة مالية جوهرية وثابتة من الناحية الإحصائية، في حين أن النتائج ليست واضحة خلال التوسعات الاقتصادية.

قام (Bumann & Lensink, 2016) بتطوير نموذج نظري يضم الوكلاء ذوي القدرات الاستثمارية المختلفة لدراسة آثار تحرير حساب رأس المال من خلال قناتين تخفيض متطلبات الاحتياطي وفتح سوق الدين المحلي أمام الصناديق الأجنبية. تنبأ نموذجهم بأن التحرير المالي لن يؤدي إلا إلى تحسين توزيع الدخل في البلدان ذات العمق المالي العالي ويزيد من عدم المساواة في البلدان التي يكون العمق المالي فيها منخفضاً. ثم دعموا التنبؤ النموذجي بإجراء دراسة تجريبية تستند إلى مؤشرات عدم المساواة والتحرير في 106 دولة من 1973 إلى 2008.

اهتمت دراسة كل من (Uchenna, Odey, Ite, Effiong, & Efeiom, 2017) بالعلاقة القائمة بين التحرير المالي والمدخرات المحلية في نيجيريا. بالاعتماد على المنهج القياسي المعاصر الذي يشمل اختبار جذر الوحدة ، واختبار التكامل المشترك ، وتصحيح الخطأ لتحليل بيانات السلاسل الزمنية من 1970 إلى 2015. واستخدمت الدراسة مؤشر سعر الفائدة ومعدل التحرير المالي كتدبير للتحرير المالي. وكشفت النتائج أن دخل الفرد وتعميقه المالي هما العاملان اللذان أثرا على المدخرات المحلية في نيجيريا بشكل كبير مقابل سعر الفائدة الذي كان ينظر إليه على نطاق واسع باعتباره العامل الرئيسي الذي يؤثر على تعبئة المدخرات في أقل البلدان نمواً.

بحث (Davide Furceri, 2017) في التأثير التوزيعي لحسابات رأس المال والربط بين التحرير وعدم المساواة والشمول المالي في البلدان المنخفضة الدخل. باستخدام لوحة بيانات لـ 29 دولة منخفضة الدخل من 1970 إلى 2010 ، لاحظوا أن إصلاحات تحرير حساب رأس المال ترتبط بزيادة ملحوظة إحصائياً ومستمرة في عدم المساواة في الدخل في الأجلين القصير والمتوسط أكبر في البلدان ذات المستوى المنخفض من تطوير سوق الائتمان والإدماج المالي.

2. المؤشرات الجزئية للشمول المالي

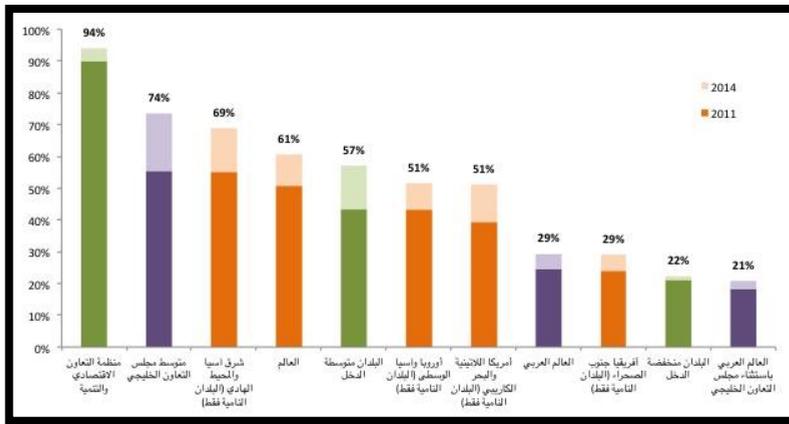
الجدول رقم (01): ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

| ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للمؤشر المالي في مؤسسة مالية رسمية | ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للمؤشر المالي في مؤسسة مالية رسمية | ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للمؤشر المالي في مؤسسة مالية رسمية | |
|---|---|---|--------------------------|
| 1 | 2 | 3 | الإمارات العربية المتحدة |
| 2 | 1 | 1 | البحرين |
| 3 | 3 | 4 | الكويت |
| 4 | 5 | 6 | المملكة العربية السعودية |
| 5 | 6 | 13 | الجزائر |

| | | | |
|----|----|----|-----------|
| 6 | 4 | 2 | لبنان |
| 7 | 8 | 7 | تونس |
| 8 | 12 | 5 | الاردن |
| 9 | 10 | 10 | فلسطين |
| 10 | 7 | 8 | موريتانيا |
| 11 | 9 | 11 | السودان |
| 12 | 11 | 9 | مصر |
| 13 | 13 | 12 | العراق |
| 14 | 14 | 14 | اليمن |

المصدر: جلال الدين رجب ، صندوق النقد العربي ، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية. 2018 ص7 باعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (01): حساب لدى مؤسسة مالية رسمية (السن 15 سنة فأكثر) حسب المنطقة



المصدر: بيانات مؤشر تعميم الخدمات المالية 2011

2014. <https://www.findevgateway.org/ar/blog/2018/04/alshmw/> - *al-maly-fy-al-alm-alrby*

يشير تحليل البيانات في الشكل رقم (01) المتاحة من المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية على النحو المبين في تقرير مشترك للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) وصندوق النقد العربي بشأن قياس تعميم الخدمات المالية في العالم العربي إلى طلب كبير غير ملبّي على الخدمات المالية. ويظهر التحليل أن 70% من البالغين في المنطقة (أي حوالي 168 مليون شخص) يفتقرون إلى إمكانية فتح حساب أساسي، ويقارب هذا الرقم 80% في البلدان النامية في المنطقة. المهم أن التحليل يوضح أيضاً أن كثيراً ممن لا يملكون حسابات مصرفية مواطنون ناشطون اقتصادياً، وذلك حسب إفادة 92 مليون شخص عن اقتراضهم الأموال بشكل غير رسمي. وتشير هذه الأرقام مجتمعة إلى أن مقدمي الخدمات المالية أمامهم فرصة لتلبية طلب هائل في أنحاء العالم العربي، بما في ذلك في البلدان ذات الأسواق المالية الأكثر نشاطاً نسبياً.

3- منهجية الدراسة

1.3- اختبار علاقة النمو الاقتصادي وتحرير المالي وأبعاد الشمول المالي

نعمل في هذا القسم على تقدير علاقة النمو الاقتصادي بأبعاد الشمول المالي و مؤشر تحرير المالي لكل من الجزائر و تونس ما عدا المغرب نظرا لعدم إمكانية حساب مؤشر تحرير المالي لانعدام بيانات الطريقة المعتمدة في الجزائر وتونس، حيث تم تقويم تحريرها المالي بقيمة 1 كونها أمضت تفاقية مع OMC منذ 1994 باستخدام نموذج انحدار خطي متعدد طريقة المربعات الصغرى OLS وفقاً لبيانات بانل (خلال فترة 2004-2015) نموذجنا التجريبي هو كما يلي:

$$GDP_{it} = \alpha + \beta_1 atmit + \beta_2 bacit + \beta_3 bbr_{it} + \beta_4 dc_{it} + \beta_5 LIB_{it} + \varepsilon_t \dots (1)$$

حيث:

GDP: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الثابت (2005) و هو المتغير

التابع،

أما المتغيرات المستقلة هي :

bbr: يمثل فروع المصارف التجارية لكل ، 100.000 بالغ

dc: الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

bac: عدد حسابات الودائع لكل 1000 بالغ ، ATM عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 نسمة و

LIB: مؤشر تحرير المالي الذي تم حسابه سابقاً والخطأ العشوائي (ε_t).

الجدول رقم (02) نتائج تقدير العلاقة بين أبعاد الشمول المالي، التحرير المالي والنمو الاقتصادي

| reg gdp lib bac bbr dc atm | | | | | | |
|----------------------------|------------|-----------|------------|---------------|----------------------|----------|
| Source | SS | df | MS | Number of obs | = | 36 |
| Model | 13722672 | 5 | 2744534.39 | F(5, 30) | = | 13.34 |
| Residual | 6172815.87 | 30 | 205760.529 | Prob > F | = | 0.0000 |
| Total | 19895487.9 | 35 | 568442.51 | R-squared | = | 0.6897 |
| | | | | Adj R-squared | = | 0.6380 |
| | | | | Root MSE | = | 453.61 |
| gdp | Coeff. | Std. Err. | t | P> t | [95% Conf. Interval] | |
| lib | -6.169049 | 41.05949 | -0.15 | 0.882 | -90.0237 | 77.69562 |
| bac | 1.495538 | .4287187 | 3.49 | 0.001 | .8056879 | 2.585388 |
| bbbr | 1.946165 | 67.80266 | 0.03 | 0.977 | -136.5269 | 140.4172 |
| dc | -24.7396 | 9.36992 | -2.64 | 0.013 | -49.97329 | -5.40592 |
| atm | 16.36871 | 89.82986 | 0.27 | 0.786 | -108.8232 | 138.5546 |
| _cons | 4210.211 | 321.6976 | 12.70 | 0.000 | 3592.916 | 4897.805 |

المصدر: مخرجات برنامج ستاتا

تشير نتائج التقدير أن قيمة احتمالية إحصائية اختبار فيشر "F" ذات معنوية إحصائية كون قيمتها أقل من 5% و معامل التحديد أكثر من 50% (R-squared). النموذج لديه قدرة تفسيرية، وبالتالي فهو مقبول إحصائياً كما أن قيمة احتمالية إحصائية t للمتغيرات كل من lib, doc أقل من 5% ذات معنوية إحصائية و إشارة معامل المتغير bac موجب وبالتالي علاقة طردية مع المعامل التابع GDP وإشارة المعاملة dc في سالبة فعلاقته مع مؤشر التابع عكسية بالنسبة لباقي المتغيرات LIB و bbr و atm فاحتمالية إحصائية لديهم أكبر 10% و بالتالي ليس لديهم معنوية إحصائية.

2.3- تقدير علاقة مؤشر الشمول المالي والنمو الاقتصادي وتحرير المالي لدول المغرب العربي

لتقدير علاقة النمو الاقتصادي وتحرير المالي و الشمول المالي استخدمنا مؤشر تحرير المالي و النمو الاقتصادي المتمثل في GDP و مؤشر الشمول المالي الذي تم حسابه وفقاً لطريقة (sarma, 2008) لكل من (المغرب وتونس و الجزائر) نظراً لعدم إمكانية حساب مؤشر تحرير المالي في المغرب لانعدام بيانات تم تقويم مؤشر تحريرها المالي ب قيم 1 كونها أمضت اتفاقية مع OMC منذ 1994 و نظراً لانعدام بيانات لقياس مؤشر المالي في المغرب تم تقديره ب صفر 0 خلال كل سنوات الدراسة و باستخدام نموذج انحدار خطي متعدد طريقة المربعات الصغرى OLS وفقاً لبيانات بانل (خلال فترة 2004-2015) نموذجنا التجريبي هو كما يلي:

$$GDPit = \alpha + \beta_1 ifiit + \beta_2 libit + \varepsilon_t \dots (2)$$

حيث :

GDP: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي الثابت (2005) و هو المتغير التابع ،

أما المتغيرات المستقلة هي:

ifi: مؤشر الشمول المالي المقاس وفقا لطريقة (Sarma, 2008)

lib: مؤشر التحرير المالي المحسوب سابقا والخطأ العشوائي (ε_t).

الجدول رقم (03) نتائج تقدير العلاقة بين مؤشر الشمول المالي، مؤشر التحرير المالي والنمو الاقتصادي

| reg gdp ifi lib | | | | | | |
|-----------------|------------|----|------------|---------------|---|--------|
| Source | SS | df | MS | Number of obs | = | 26 |
| Model | 11389159.8 | 2 | 5694579.89 | F(2, 23) | = | 22.09 |
| Residual | 8506328.05 | 23 | 257767.517 | Prob > F | = | 0.0000 |
| Total | 19895487.8 | 25 | 568442.51 | R-squared | = | 0.5726 |
| | | | | Adj R-squared | = | 0.5465 |
| | | | | Root MSE | = | 507.71 |

| gdp | Coef. | Std. Err. | t | P> t | [95% Conf. Interval] |
|-------|----------|-----------|-------|-------|----------------------|
| ifi | 3730.867 | 667.0527 | 5.59 | 0.000 | 2373.728 5087.996 |
| lib | 63.24248 | 20.60016 | 3.07 | 0.004 | 21.93115 105.1538 |
| _cons | 2957.123 | 146.4546 | 20.47 | 0.000 | 2669.228 3251.018 |

المصدر: مخرجات برنامج ستاتا

وفقا لنتائج التقدير في الجدول رقم (03) تشير قيمة احتمالية إحصائية لإختبار فيشر "F" أقل من 5% وجود دلالة معنوية للنموذج و معامل التحديد أكثر R-squared 50% أي أن نموذج لديه قدرة تفسيرية ، وبالتالي فهو مقبول إحصائيا كما نجد أن قيمة احتمالية إحصائية t للمتغيرات كل من متغيرات المستقلة

lib , ifi أقل من 5% أي ذات معنوية إحصائية و إشارة معامل المتغيرين موجبة و بالتالي علاقة طردية مع المعامل التابع GDP.

4- تحليل النتائج

لتحليل علاقة شمول المالي و النمو الاقتصادي و التحرير لدول المغرب العربي (المغرب، تونس و الجزائر) خلال فترة (2004-2015) تم تقدير العلاقة باستخدام انحدار خطي متعدد لبيانات بانل طريقة مربعات صغرى باستخدام مؤشرين التحرير المالي و الشمول المالي كمتغيرين مستقلين أما النمو الاقتصادي كمتغير تابع في بداية قمنا باختبار بانل مع أبعاد الشمول المالي و مؤشر التحرير المالي و النمو الاقتصادي لدول المغرب العربي و كذلك تقدير العلاقة من خلال انحدار خطي متعدد لبيانات بانل طريقة مربعات صغرى باستخدام المؤشرين الشمول المالي و التحرير المالي كمتغيرين مستقلين وتقدير العلاقة كذلك باستخدام نفس المؤشرات لكن فقط لدولتين الجزائر و تونس نظرا لانعدام البيانات المغرب. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين التحرير و النمو الاقتصادي نظرا للتحرير المالي الجزئي في الجزائر و انعدام بيانات تحرير في المغرب و علاقة طردية بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي نظرا لمساهمة الشمول المالي في الناتج المحلي و العمالة مما يزيد من التدفقات المالية و المعاملات الدولية بإضافة إلى عملية تسهيل المعاملات المحلية و الدولية مما يتيح تعبئة المدخرات المحلية.

5- الخاتمة

تعاني دول منى عموما ودول المغرب العربي الجزائر، تونس والمغرب خصوصا من ضعف في الشمول المالي أو ما يعرف بالاستبعاد المالي، لذلك ينبغي العمل على تطوير القطاع المالي بصورة تسمح لجميع شرائح المجتمع بالحصول على الخدمات المالية بتكلفة أقل مما يعمل في الأخير على زيادة النمو الاقتصادي، إضافة إلى الاستفادة من مزايا التحرير المالي لما يوفره من المنافسة بين المؤسسات المالية على تقديم الخدمات المالية بجودة أحسن وتكلفة أقل مع ضرورة تحديد مخاطر التحرير المالي الذي يؤدي في الأخير إلى التقليل من تكلفة التمويل واستغلال الموارد المالية الضائعة التي تعتبر تكلفة لفرصة بديلة.

5- المراجع

1. ندين شحادة. (2017). قياس تعميم الخدمات المالية في العالم العربي. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP وصندوق النقد العربي.

2. صندوق النقد العربي. (2015). لعلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ،
3. Akpan, D. (2008). Financial liberalization and endogenous growth in Nigeria. *Economic and Financial Review*, 46 (2) , p1-27.
4. Amit, J., Olga, Z., & George, C. (2012). “A Progressive Approach to Financial Inclusion”. *Global Insights, MasterCard* .
5. Angadi, V. (2003). “Financial infrastructure and economic development: theory, evidence and experience”,. *Reserve Bank of India Occasional Papers*, Vol. 24 Nos 1/2 , pp. 191-223.
6. Bumann, s., & Lensink, R. (2016). Capital account liberalization and income inequality. *Journal of International Money and Finance*, 61 , , p143–162. .
7. Chibba, M. ((2008a)). Poverty reduction in developing countries: No consensus but plenty of solutions. *World Economics* , 197-200.
8. Cho, Y. J. (1984). *Capital market structure and barriers to financial liberalization (No. 106)*. USA: World bank.
9. Davide Furceri, J. G. (2017). Financial Liberalization, Inequality and Inclusion in Low-Income Countries. *Springer International Publishing* , volume 23, , p75-95.
10. Diamond, D., & Dybvig, P. (1983). “Bank runs, deposit insurance, and liquidity. *Journal of Political Economy*, Vol. 91 No. 3, , pp. 401-419.
11. Fowowe, B. (2002). Financial liberalization policies and economic growth: Panel data evidence from sub-Saharan Africa. *African Development Review*, 20, , p549-574.
12. Galindo, Schiantarell, & Weiss. (2003). , Does financial liberalization improve the allocation of investment?: Micro-evidence from developing countries,. *Journal of Development Economics*, Elsevier, vol. 83(2), , pages 562-587.

13. GOLDIN, I., & KENNETH, R. (2007). *Globalization for Development: Trade, Finance, Aid, Migration and Policy*. New York:: World Bank.
14. Goldsmith, R. (1969). *Financial Structure and Development*. New Haven Yale University Press, New Haven, CT .
15. Greenwood, J., & Jovanovic, B. (1990). "Financial development growth and distribution of income. *Journal of Political Economy*, Vol. 98 No. 5 , pp. 1076-1107.
16. Gurley, J. G., & Shaw, E. S. (1955). Financial Aspects of Economic Development. *The American Economic Review* , 45(4), 515–538. doi:10.2307/1811632 .
17. Hermes, N., & Lensink, R. (2000). Does financial liberalization influence savings, investment and economic growth? Evidence from 25 emerging market economies, 1973-1996. *Centre of International Banking, Insurance and Finance (CIBIF) University of Gronin* .
18. Karen, E. (2007). Is financial liberalisation enough to promote financial inclusion?" . *Overseas Development Institute* .
19. LaGarda, G., Gallagher, K., & Linares, J. (2016). Capital openness and income inequality:A cross-country study and the role of CCT in Latin America. *MPRA Paper No.74* . , p181.
20. Maxwell J, F. (1978). Money and Capital or Financial Deepening in Economic Development? *Journal of Money, Credit and Banking*, vol. 10, issue 4, , 464-75.
21. Mckinnon, R. (1973). *Money and Capital in Economic Development*. Brookings Institution Press .
22. Mckinnon, R., & Shaw, E. S. (1973). Financial liberalization, financial sector development and growth: Evidence from Malaysia. . *Journal of Development Economics*, 84(1) , 215 .233.
23. Pill, H., & Pradhan, d. M. (1997). Financial liberalization in Africa and Asia. *Finance and Development*, vol. 34, No. 2,. June. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1997/06/pdf/pill.pdf . , pp. 7-10.

24. Ratna, S., Martin, Č., Papa, N., Adolfo, B., & Srobona, M. (2015). *Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals?*. USA: INTERNATIONAL MONETARY FUND.
25. Sarma, M. (. (2008). Index of Financial Inclusion. *ICRIER Working Paper 215*.
26. Uchenna, N. J., Odey, Ite, F., Effiong, & Efeiom, C. (2017). FINANCIAL LIBERALIZATION AND DOMESTIC SAVINGS IN NIGERIA: AN EMPIRICAL ANALYSIS, International . *Journal of Development and Economic Sustainability, Vol.5, No.6, , pp.84-97*.
27. Vicente, G. (1977). Financial intermediation and economic growth in less-developed countries: A theoretical approach. *The Journal of Development Studies, 13:2, , 58-72*.